محتجون لبنانيون يغلقون الطرقات في طرابلس

عون : الحراك كسر المحميات والخطوط الحمراء

عون متوسطا وفدا من نقابة المحامين

محتجون يغلقون طرقات طرابلس

بيروت – «وكالات»: قال الرئيس اللبناني العماد ميشال عون الاثنين إن الحراك الشعبي أتى ليكسر المحميات والخطوط الحمراء، فيما دخلت الاحتجاجات في لبنان يومها الـ47.

ووعد الرئيس عون بأن المرحلة المقبلة ستشهد ما يرضي جميع اللبنانيين.

جاءت تصريحات الرئيس عون خلال استقباله قبل ظهر الاثنين في قصر بعبدا نقيب المحامين في بيروت ملحم خلف مع أعضاء مجلس النقابة والنقباء السابقين وأعضاء لجنة التقاعد، بحسب بيان صادر عن رئاسة الجمهورية اللبنانية.

وأكد الرئيس اللبناني «إننا نريد جميعاً الإصلاح، برغم المعوقات أمام مجرى الأحداث».

وتابع الرئيس عون قائلاً «إننا لا نصطدم فقط بالفاسدين الموجودين في الحكم أو الذين كانوا فيه لأن ذلك بات مألوفاً، ولكننا نصطدم بحماية المجتمع لهم، لأن من يتضرر لا يشتكي بل يتحدث في الصالونات، معتبراً أنه لا يمكننا محاكمة الأشخاص بتهمة الفساد من دون دلائل و«نريد أن يقاوم الشعب معنا».

وتطرق الرئيس عون إلى « موضوع الحريات في لبنان قائلاً إنها وصلت إلى حد الفوضى».

وانطلقت بعد ظهر أمس مسيرة طلابية في بلدة بيئين (شمال لبنان)، حيث دعا الطلاب إلى «استمرار الاحتجاجات وإقفال المدارس».

ونظم عدد من المحتجين في صور (جنوب لبنان) قبل ظهر أمس وقفة إحتجاجية أمام فرع مصرف لبنان، وسط انتشار كثيف للجيش والقوى الأمنية.

وفي مدينة زحلة (شرق لبنان)، اعتصم متظاهرون قبل ظهر اليوم أمام مبنى مصرف لبنان ومنعوا الموظفين من الدخول إلى المبنى.

وفي العاصمة بيروت، دخل عدد من المحتجين إلى قصر العدل، للعطالة باستقلالية القضاء وفتح كل ملفات الفساد.

ويطالب المحتجون بتشكيل حكومة تكنوقراط وإجراء انتخابات نيابية مبكرة وخفض سن الاقتراع الى 18 عاما ومعالجة الأوضاع الاقتصادية واسترداد الأموال المنهوبة ومحاسبة الفاسدين. ويؤكدون على استمرار تحركهم حتى تحقيق المطالب.

وكانت المظاهرات الاحتجاجية قد بدأت في 17 اكتوبر الماضي في وسط بيروت عقب قرار اتخذته الحكومة بفرض ضريبة على تطبيق «واتس آب» وسرعان ما انتقلت المظاهرات لتعم كافة المناطق اللبنانية.

واعلن رئيس الحكومة السابق سعد الحريري استقالة حكومته في 29 اكتوبر الماضي «تجاوباً مع إرادة الكثير من اللبنانيين الذين نزلوا إلى الساحات ليطالبوا بالتغيير».

ولم يدع الرئيس اللبناني العماد ميشال عون حتى الآن إلى بدء الاستشارات النيابية الملزمة لتسمية رئيس للحكومة.

ويجري الرئيس عون الاتصالات الضرورية قبل الاستشارات النيابية الملزمة لتسهيل تشكيل الحكومة.

من جهة أخرى اقدم محتجون على الفساد في لبنان بإغلاق احياء عدة في شوارع مدينة طرابلس، وعمدوا إلى وضع حاويات النفايات والعوائق والحجارة وسط الطرقات الداخلية للمدينة، وفق ما أفادت «الوكالة الوطنية للإعلام»، أمس الثلاثاء.

وذكرت الوكالة ان عناصر من الجيش حضرت إلى مواقع التجمعات وبدأت فتح جميع المسارب والطرق، في حين ان طرق عاصمة الشمال طرابلس سالكة أمام حركة المرور باستثناء المسارب والطرق المؤدية حصراً إلى ساحة النور التي لا تزال مقفلة منذ اندلاع التحركات الشعبية.

وعند المدخل الخارجي لفروع الجامعة اللبنانية في «المون ميشال» في الميحصاص، افترش الطلاب الأرض ومنعوا السيارات والحافلات من الدخول إلى حرم الجامعة.

وعمد عدد آخر من المحتجين إلى اقفال مدخل المعهد الفني في المدينة احتجاجا على الأوضاع المعيشية الصعبة والتلاعب بسعر صرف الدولار الأمريكي، كما قام محتجون آخرون بالتجمهر أمام العديد من المؤسسات التربوية والدوائر الحكومية والمؤسسات العامة، وطلبوا من إداراتها وقف العمل والتدريس وإغلاق الأبواب، فتمت الاستجابة لمطالبهم.

من ناحية أخرى نسبت وكالة «اسوشيتد برس» الأمريكية إلى مسؤولين أن إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب أفرجت عن اكثر من 100 مليون دولار مساعدات عسكرية للجيش اللبناني بعد تأخير استمر أشهرا.

وقال اثنان من موظفي الكونغرس ومسؤول في الإدارة إنه أفرج عن مبلغ 105 ملايين دولار من أموال التمويل العسكري الأجنبي للجيش اللبناني قبل عطلة عيد الشكر مباشرة، وتم إخطار المشرعين بالخطوة يوم الإثنين.

وكانت المساعدة المالية عالقة في مكتب الإدارة والميزانية منذ سبتمبر، على الرغم من حصولها على موافقة الكونغرس ودعم واسع من البنتاغون ووزارة الخارجية ومجلس الأمن القومي، ولم يقدم البيت الأبيض أي تفسير للتأخير على الرغم من الاستفسارات المتكررة من الكونغرس.

وضغط مشرعون مثل رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب النائب إليوت إنغل والسناتور كريس مورفي على الإدارة منذ اكتوبر إما للإفراج عن الأموال أو توضيح سبب حجبها. كانت وزارة الخارجية قد أبلغت الكونغرس يوم الخامس من سبتمبر، أن الأموال ستنفق.

في وقت سابق من هذا الشهر، تحدث المسؤول الثالث في وزارة الخارجية الأمريكية ديفيد هيل عن التأخير في صرف المساعدة، ووصف الاستياء المتزايد بين الدبلوماسيين حول التأخير.

الجزائر: تأجيل محاكمة مسؤولين سابقين ورجال أعمال

متظاهر يرتدي العلم الجزائري أمام عدد من عناصر الشرطة

الجزائر – «وكالات»: تم الاثنين في الجزائر تأجيل محاكمة اثنين من رؤساء الحكومات السابقين وعدد آخر من المسؤولين السياسيين ورجال الأعمال، بتهمة الفساد، في حين قال محامو المتهمين إنهم يقاطعون المحاكمة.

وقال خالد بورايو محامي علي حداد الرئيس السابق لمنتدى رؤساء المؤسسات (أكبر منظمة اصحاب أعمال) ورئيس مجلس إدارة أكبر شركة أشغال عامة خاصة في الجزائر «تم تأجيل المحاكمة إلى الرابع من ديسمبر»، أي الأربعاء.

وقال المحامون أنهم يقاطعون المحاكمة بداعي «عدم توافر شروط محاكمة عادلة»، بحسب ما أعلن عميد محامي العاصمة عبد المجيد السليني باسم سائر زملائه.

ويتولى السليني الدفاع عن أحد المتهمين وقد ندد بما وصفه بالقضاء «المسيس» وأجواء «تصفية حسابات».

وتجمع حشد غفير منذ ساعات الصباح الاولى امام محكمة سيدي امحمد في وسط العاصمة الجزائرية وسجل تدافع عند فتح أبوابها، بحسب مراسلة فرانس برس التي لم تتمكن مثل صحافيين آخرين ومحامين من دخول قاعة المحكمة.

واعتبر حكيم صاحب وهو محامي أحد إطارات شركة الأشغال العامة الخاصة أن ما يحدث «مهزلة قضائية» مشيراً إلى ان «المحاكمة يجب ان تتم في كنف الهدوء والصفاء».

وهذه المحاكمة هي الأولى إثر تحقيقات واسعة النطاق في قضايا فساد أثيرت عقب استقالة الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة في أبريل 2019 تحت ضغط الشارع والجيش.

وكان وزير العدل الجزائري بلقاسم زغماتي قال إن المحكمة ستنظر الاثنين في قضايا تتعلق بـ«منح امتيازات بدون وجه حق لشركات تركيب سيارات».

وهناك قضايا أخرى سيتم النظر فيها لاحقا تتعلق خصوصا باسناد صفقات عمومية وتمويل حملات انتخابية لبوتفليقة. وهناك من يشتبه في ان هذه الحملة على الفساد تأتي في سياق صراع أجنحة السلطة في عهد ما بعد بوتفليقة.

وبحسب سليني فإنه «في ظروف تصفية الحسابات والانتقام الحالية، لا يمكن أن تكون هناك محاكمة عادلة»، مضيفاً «لن تقبل الدوس على الحقوق الأساسية» أو أن تكون العدالة «مسيسة وتصبح رهينة مواعيد انتخابية»، في إشارة على ما يبدو الى الانتخابات الرئاسية التي تنظم في 12 ديسمبر الحالي في الجزائر.

وأضاف عميد محامي العاصمة «لا يمكن للعدالة أن تتحقق في مثل هذه الظروف» معتبرا أن «كل من ارتكب فعلاً مشيناً يجب أن يدفع الثمن، لكن أمام قضاء هادئ».

والمتهمون قيد التوقيف الاحتياطي منذ أشهر ووصلوا الاثنين في عربات نقل مساجين أحيطت بحماية أمنية كبيرة.

وبين المتهمين رئيساً الوزراء الأسبقان أحمد أويحيى (تراس الحكومة اربع مرات بين 1995 و2019) وعبد المالك سلال (بين 2014 و2017)، بحسب المحامي بورايو.

وهي المرة الاولى منذ استقلال الجزائر عن فرنسا في 1962 التي تتم فيها محاكمة رؤساء حكومة.

كما مثل أمام المحكمة وزيرا الصناعة السابقان محجوب بدة (2017) ويوسف يوسفي (2017-2019).

ومثل الاثنين أيضاً العديد من رجال الأعمال بينهم علي حداد الذي تتولى إحدى شركات مجموعته توزيع شاحنات ثقيلة من صنع إيطالي في الجزائر.

وضمن المتهمين أيضاً محمد بعيري رئيس مجلس إدارة مجموعة ايقال التي تملك مصنع تجميع جزائري لعربات «ايفيكو» الايطالية الصناعية، واحمد مازوز رئيس شركة تجمع وتوزع في الجزائر عربات من صنع صيني.

وكانت صناعة تركيب السيارات الجزائرية الفتية انطلقت في الجزائر في 2014 من خلال شراكات بين ماركات أجنبية ومجموعات جزائرية اغلبها ملك رجال اعمال مقربين من نظام بوتفليقة.

وعلى الرغم من عدم احترام الصناعيين دفتر الشروط، فقد حظي القطاع بمساعدات مهمة من الدولة وامتيازات ضريبية، وذلك على الرغم من عدم تحقيقه لهدفه المزدوج المتمثل في خفض فاتورة واردات الجزائر وخفض أسعار السيارات في السوق المحلية.

قسد تعلن عودة قوات أمريكية إلى شمال شرق سوريا

سوريا : مقتل 11 مدنياً بينهم 8 أطفال في قصف تركي

قوات أمريكية في سوريا

دمشق – «وكالات»: أعلنت قوات سوريا الديمقراطية أن قوات تابعة للتحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة، عادت إلى مناطق في شمال شرق سوريا.

وقال المتحدث باسم قوات سوريا الديمقراطية كينو جبرائيل، في بيان وفق وكالة «سبوتنيك» الروسية، أمس الثلاثاء، إن «قوات سوريا الديمقراطية تمت إعادة الانتشار في منطقة الجزيرة السورية وهي مدن حسكة وقامشلي وديريك ودير الزور بصورة مشتركة مع التحالف الدولي، وتواصل العمل المشترك في كشف خلايا داعش النائمة».

وكانت قوات سوريا الديمقراطية أعلنت في 6 نوفمبر عن استئناف التعاون مع قوات التحالف الدولي، بعد أن أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في أكتوبر نية سحب جميع القوات الأمريكية من سوريا، ثم قرر إبقاءها لحماية حقول نفطية.

وستحمي قوات سوريا الديمقراطية والتحالف الدنيين من هجمات الإرهابيين وتخفر حقول النفط والغاز في مناطق محددة وفقاً لما أعلنه المتحدث باسم قوات سوريا الديمقراطية.

من ناحية أخرى قتل 11 مدنيا بينهم ثمانية أطفال الإثنين جراء قصف مدفعي تركي استهدف مدينة تل رفعت الواقعة تحت سيطرة مقاتلين أكراد في محافظة حلب في شمال سوريا، وفق ما أفاد المرصد السوري لحقوق الإنسان.

وقال مدير المرصد رامي عبد الرحمن إن «القصف التركي وقع قرب مدرسة أثناء خروج التلاميذ منها، في تل رفعت شمال مدينة حلب، موضحا أن القتلى من النازحين من منطقة عفرين المجاورة.

وتسبب القصف بإصابة 21 آخرين بجروح، وفق المرصد.

وفرّ عشرات الآلاف من عفرين مع شنّ القوات التركية والفصائل السورية الموالية لها هجوماً على المنطقة العام الماضي.

وغالبا ما تشهد تل رفعت مناوشات بين قوات كردية محلية تسيطر عليها والفصائل السورية الموالية لأنقرة، التي تسيطر على مناطق في محيطها.

وتنتشر في المدينة أيضاً قوات النظام وقوات روسية، تنفيذا لاتفاق تم بين موسكو وأنقرة عام 2018، حال دون تنفيذ تركيا لتهديدها بشن هجوم عسكري على المدينة. وأكدت روسيا آنذاك أن وحدات حماية الشعب الكردية، التي تصنفها أنقرة منظمة «إرهابية»، لم تعد موجودة في المدينة.

إلا أن الرئيس التركي رجب طيب إردوغان، وبعد هجوم أطلقه ضد المقاتلين الأكراد في شمال شرق سوريا، قال الشهر الماضي إن الوحدات الكردية لا تزال تنتشر في تل رفعت، المنطقة ذات الغالبية العربية أساساً قبل النزوح الكردي إليها.

وأطلقت تركيا والفصائل السورية الموالية لها في التاسع من أكتوبر هجوماً جديداً ضد المقاتلين الأكراد في سوريا. وإثر أسابيع من المعارك، سيطرت أنقرة وحلفاؤها على منطقة حدودية واسعة بطول 120 كيلومترا على طول الحدود في شمال شرق البلاد.

وعلقت أنقرة هجومها في 23 أكتوبر، بعد وساطة أمريكية تم اتفاق مع روسيا في سوتشي نصّ على انسحاب المقاتلين الأكراد من المنطقة الحدودية وتسيير دوريات مشتركة فيها.

وأعلنت قوات سوريا الديموقراطية، وعمودها الفقري المقاتلون الأكراد، الإثنين أنها اتفقت مع موسكو على نشر قوات روسية في ثلاث مدن رئيسية.

من جانب آخر قال المرصد السوري لحقوق الأنسان، أمس الثلاثاء، إن أكثر من 75 ضربة جوية للطيران الحربي التابع للنظام السوري وحليفه روسيا، استهدفت مناطق خفض التصعيد في شمال سوريا.

وأوضح المرصد في بيان، «نفذت الطائرات الحربية الروسية غارات عدة استهدفت بلدة كنصفرة وقرية إعجاز بريف إدلب والسجن المركزي بإدلب وأطراف مدينة إدلب وبلدة جرجناز ورسم الورد وإسطبلات بريف إدلب ليرتفع عدد الغارات إلى 31، فيما قصفت طائرات النظام الحربية محيط بلدة كفرنبل.

وأضاف أن قوات النظام استهدفت أيضا «اليرسة والمذومة والرقة والغدقة والحراكي وسراقب ومعرة النعمان وفروان وخربة برنان بريف إدلب، ومحور كبانة بريف اللاذقية ليرتفع عدد الغارات إلى 28، بينما ألقت الطائرات المروحية نحو 17 برميلاً متفجرا على كل من كفرنبل وبسقلا وحزارين وكنصفرة وحاس بريف إدلب».

وفي سياق ذلك، استهدفت قوات النظام البرية محاور في ريف إدلب الجنوبي والشرقي بالقرب من مناطق الاشتباك، وريف اللاذقية الشمالي، وسهل الغاب في ريف حماة الشمالي الغربي، بمئات القذائف والصواريخ.